

التقارير

الروابط التاريخية والتفاعلات الثقافية بين العرب واليابان

د. نيرفانا حسن صبري

أستاذ بكلية الآداب - الجامعة الأفروآسيوية

الملخص :

يعد التراث الثقافي والتاريخي له دور هام بالنسبة للمجتمعات العربية واليابانية؛ لأنه بمثابة حلقة وصل حيوية بين الماضي والحاضر، ويقوم بتشكيل مستقبل المجتمعات، وقد اثبتت الثقافة اليابانية مدى جدارتها في مواكبة الركب والتطور التكنولوجي، حيث قامت بتعزيز التواصل الفكري والثقافي بين العرب واليابان، وارساء آفاق جديدة وعلاقات ثقافية استراتيجية واعدة في المستقبل.

كما شهدت العلاقات العربية اليابانية تطور العلاقات الدبلوماسية، والاقتصادية، والثقافية بين الجانبين، فضلا عن وجود العديد من قنوات التواصل بين العرب واليابانيين، وتزايد حجم التبادل الاقتصادي بين اليابان وغالبية الدول العربية، وتدعيم الروابط والتفاعلات الثقافية بينهما، من خلال تعزيز التعاون المشترك بين الجانبين، ولهذا سيتم إلقاء الضوء على المشروعات التي قامت اليابان بها لدعم الشراكة المصرية اليابانية في تحقيق التنمية المستدامة.

Abstract:

Cultural and historical heritage has an important role for Arab and Japanese communities; It serves as a vital link between the past and the present, shaping the future of societies, and Japanese culture has proven its relevance in keeping pace with technological development, promoting intellectual and cultural communication between Arabs and Japan, and forging new prospects and promising strategic cultural relations in the future.

Arab-Japanese relations have also witnessed the development of diplomatic, economic and cultural relations between the two sides as well as many channels of communication between Arabs and Japanese, Japan's economic exchange with the majority of Arab countries has increased, and cultural links and interactions between them have been strengthened. By promoting mutual cooperation between the two sides, Japan's projects to support the Egyptian-Japanese partnership in achieving sustainable development will be highlighted.

مقدمة :

يعكس التراث الثقافي ما توصلت إليه حضارات العالم، ولأن التراث الثقافي يعتبر نتاج حضاري وترجمة للتفاعلات الاجتماعية عبر الاجيال التي تتناقل أنماط سلوكها من لغة ومعتقدات واتجاهات وقيم ومعرفة متميزة من جيل لآخر؛ ادي التطور الهائل في التقنيات التكنولوجية الي سرعة الانتقال والتغيير واصبح التراث الثقافي من المتغيرات الاجتماعية في مختلف المجالات ولهذا الأمر يمكن التمييز بين التراث والتراث الثقافي والحضارة والثقافة .

فمفهوم التراث كلمة عربية فصيحة تعني ما يتركه الوارث لورثته بعد موته، ويدل أيضاً على كل شيء تركه السابقون لمن بعدهم من علوم وفنون ومبانٍ وعمارة، ولا يقتصر التراث على نوع واحد بل توجد أنواع مختلفة من التراث وجدت على مر العصور وبقيت مخلدة حتى يومنا الحاضر لتشهد روعة التراث، ومن أنواعه: التراث الديني، والطبيعي، والثقافي، واللغوي، والعلمي، والأدبي، والحضاري

اما التراث الثقافي هو كل ما خلفه الانسان من ارث مادي ومعرفي تراكم عبر الزمان وقادر علي البقاء متي تم الحفاظ عليه وادراك اهميته وقيمه المختلفة جيلاً بعد جيل، وبهذا فهو مختلف عن التراث الطبيعي الذي شكلته الطبيعة والجغرافيا واحتفظ بمكانه عبر الزمان .

ويعتبر التراث التاريخي ذاكرة الامة للفرد والمجتمع وهو الذي يحفظ لها الانتماء والهوية. فهو الركيزة التي تركز عليها الامة في بناء نهضتها والجذور التاريخية التي تشكل عليها استمرار وجودها وتفرداها واصالتها فهو المنبع الذي يستاق منها المفكرين والعلماء والمتقنون ابداعاتهم التي ترتبط بماضيهم وتعزز وجودهم علي الساحة العلمية والدولية ويشير مفهوم الحضارة الي الإقامة في الحَضْر، والحضارة هي التمدن عكس البداوة، وتشير كلمة الحضارة إلى المرحلة المتقدمة للتطوّر الإنساني، والحَضْر من الناس هم سكان المناطق الحضرية وسكان المدن والقُرى، كما يُشير لفظ الحضارة إلى التقدّم في المجالات العلمية والتقنية، والمعمارية، والأدبية بكلّ المميزات المحيطة في كل المجالات.

وهناك من يرى بأن الحضارة تشمل كل أنواع التقدّم والارتقاء الإنساني المستمر في أماكن العمران، ويرجع ذلك إلى أمور متعدّدة منها ما يتعلّق بوسائل العيش والأسباب التي

تمكّن الإنسان من الحصول على المتع الحسيّة والنفسيّة، ومنها ما يُعنى بتحقيق الطمأنينة والأمن، وتحسين التعاملات بين الناس عبر تأمين أجواء أخلاقية وثقافية، إضافة إلى الجانب الفكري المتعلّق بالتحديد في أمور التطوّر والتقدّم الإنساني.

أما مفهوم الثقافة فيشير الي اللغة والذكاء وسرعة التعلم، والمعارف، والفنون، ويُقصد بالثقافة القدرة على الاستمرار في التعلّم، والثقافة أيضًا هي الارتقاء في الأفكار من الجانب النظري في كافة جوانب الحياة السياسية والقانونية، والأخلاقية، والإلمام بالقضايا التاريخية المهمة، ويُعنى بالثقافة أيضًا العلم الذي يبحث في الدين وتفصيلاته وفي شؤون الحياة المختلفة.

تأثير الحضارة العربية في المجتمع الياباني

يعود تاريخ العلاقات بين العالم العربي واليابان إلى القرن العاشر، عندما سافر التجار العرب إلى اليابان- الذي كان يُعتقد فيه أن اليابان جزء من الصين- والتي عرفت بعد ذلك بجزيرة تسمى للهواكوكولله، والتي تقع شرق الصين ويجلب منها الذهب- وقد شقوا طريقهم عبر المحيط الهندي وبحر الصين. ليأتوا ومعهم سلعا ثمينة مثل الحرير والتوابل والسجاد الشرقي، كانت هذه السلع ذات قيمة كبيرة لليابانيين، مما ساهم في إقامة روابط تجارية بين المنطقتين، ويستخرج منها الذهب ولهذا يعتبر التبادل التجاري هو أيضا عنصر مهم في التفاعل بين العالم العربي واليابان.

حيث بدأ في اليابان الاهتمام بالثقافة العربية في وقت مبكر من القرن 91 وعندها تفوق اليابان على الدول الغربية. ومنذ ذلك الحين، اجتذب الأدب والموسيقى والثقافة العربية الجماهير اليابانية. وفي الوقت الحاضر، تقام مهرجانات الموسيقى والفن العربي في اليابان، حيث يحضر كل من الفنانين المحليين والضيوف من الدول العربية.

ومع ذلك، فإن أحد الأحداث التي كان لها تأثير كبير على التصورات العربية الحديثة عن اليابان كان انتصار اليابان في الحرب الروسية اليابانية، أدى انتصار فجاء زيادة الاهتمام العربي باليابان، الذي كان راكدا في ذلك الوقت، وبدأت النظرة العربية التي كانت موجهة في السابق نحو دول أوروبا الغربية، تتجه نحو أعماق الشرق الأقصى، وفي ذلك الوقت، اتحد العالم العربي والإسلامي تحت المظلة الكبيرة لتركيا العثمانية وأصبح إمبراطورية واحدة قوية، ولكن كان من الصعب هزيمة عدوها اللدود، روسيا الإمبراطورية، ولكن

عندما هزمت اليابان، وهي دولة جزرية صغيرة في الشرق الأقصى - أسطول بالتشيك فجأة، بدأ الناس يتساءلون عن نوع الدولة التي هزمت روسيا الإمبراطورية، والتي لم يتمكنوا من هزيمتها، وهكذا بدأ الشعب العربي ينظر إلى اليابان بإعجاب واحترام، وترسخت تلك الصورة الإيجابية. وبهذه الطريقة، استمر اهتمامهم وإعجابهم باليابان في النمو بشكل أكبر بعد ذلك .

تأثير تبادل الموروثات الثقافية المجتمعية بين البلدان العربية واليابانية

كان للثقافة العربية تأثير كبير على تطور الثقافة اليابانية لعدة قرون، جاء التجار والعلماء العرب إلى اليابان ، حاملين معهم معارفهم وتقاليدهم وفنهم. واحدة من السمات الأكثر لفتنا وشهرة للثقافة العربية التي أدخلت إلى اليابان هي اللغة العربية. فأصبحت اللغة العربية عنصراً مهماً في الثقافة اليابانية، خاصة في مجالات الدراسات الإسلامية والأدب والموسيقى و العربية.

حيث أثرت الثقافة العربية أيضاً على العمارة والتصميم الياباني. تم تبني المباني والزخارف الإسلامية المميزة للعمارة العربية من قبل اليابانيين وتكييفها مع أسلوبهم وثقافتهم المعمارية. ويمكن ملاحظة ذلك في العديد من المعابد والقصور في اليابان، حيث يتم استخدام عناصر العمارة العربية.

كما أثرت الثقافة العربية أيضاً على التقاليد والعادات اليابانية، وأصبحت الزخارف والرموز العربية شائعة في الفنون والحرف اليابانية، على سبيل المثال ، تصنع العديد من الأيدي اليابانية المجوهرات ومنتجات السيراميك باستخدام الحلي والأنماط العربية. وبشكل عام ، جلبت الثقافة العربية أفكاراً جديدة ، وتقديساً للجمال ، واحتراماً عميقاً للتاريخ والتقاليد إلى اليابان، وقد جعل هذا الثقافة اليابانية أكثر تنوعاً وثراءً، وأصبح التفاعل بين العرب واليابانيين أرضاً خصبة للتبادل الثقافي والتفاهم بين الشعبين .

ومن ثم فإن التفاعل بين الثقافتين العربية واليابانية له تاريخ طويل ازدهر على مر السنين، يقوم على الاحترام المتبادل والاهتمام ، وكذلك على الرغبة في تبادل المعرفة والخبرات، وقد جلب العرب إلى اليابان ليس فقط ثقافتهم وتقاليدهم ، ولكن أيضاً علاقاتهم التجارية، بدأ التجار العرب ، الذين يبحثون عن أسواق جديدة لبيعهم ، في الوصول إلى اليابان لإقامة علاقات تجارية وتجارة مع السكان المحليين، وأصبح تبادل

السلع والأفكار عنصراً أساسياً للتفاعل بين التجار العرب والتجار اليابانيين، من خلال هذا التفاعل، أصبح اليابانيون مهتمين بالثقافة والدين العربي، وانجذب العرب بدورهم إلى الفن والتقاليد اليابانية.

كما يساهم العرب في اليابان بشكل فعال في تطوير العلاقات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والثقافية فهم يعملون في الشركات والجامعات ومراكز الأبحاث اليابانية، ويشركون في الندوات والمؤتمرات، ويقومون بالتبادل الثقافي والتعاون بين البلدان

كما يجد الطب العربي وتقاليد الشفاء مكانها في اليابان، وأصبحت العيادات والمراكز التي تقدم الطب العربي والعلاجات التقليدية ذات شعبية متزايدة بين اليابانيين، ويعود ذلك إلى الاهتمام بالعلاجات البديلة والرغبة في الاستفادة من حكمة الطب العربي.

وبشكل عام، فإن تطور الجالية العربية في اليابان عامل إيجابي يساهم في توسيع الحوار والتعاون بين اليابان والدول العربية. وهو يدل على أهمية الانفتاح والاستعداد للتفاعل مع ممثلي الثقافات والشعوب الأخرى.

وحيث أن الموروث الثقافي ممتد إلى أجيال سابقة وحاضرة يتبادر إلى أذهاننا هذا التساؤل هل هناك أوجه تشابه بين الثقافة اليابانية والثقافة العربية ؟

للثقافة والعادات اليابانية مميزات كثيرة وجميلة استمرت حتى يومنا هذا محافظةً على جمالها، لنراه في كل مكان سواء من خلال التعامل مع اليابانيين مباشرةً أو من خلال مشاهدتهم عن بعد. وفي واقع الأمر، اليابان قريبة جداً وتتشرك مع ثقافة وعادات العالم العربي في كثير من الأمور.

لذلك هناك العديد من أوجه التشابه بين ثقافتنا العربية وخاصة الإسلامية منها والثقافة اليابانية المجتمعية وهو ما نلاحظه فيما يلي :-

أزمة الموروث الثقافي والتاريخي والتحديات التي يواجهها في المجتمعات اليابانية والعربية

علي الرغم من الجهود الكبيرة التي تقوم بها المجتمعات والدول بالاحتفاظ بتراتها الوطني والتاريخي، إلا أن التراث الثقافي في كل العالم يواجه تحديات كثيرة ومن المخاطر ما هو أخطر وبعوامل مختلفة تهدد في عدم بقاؤه؛ مثل الكوارث الطبيعية والتحضر والعولمة،

بالإضافة إلى الحروب والصراعات، والتي تستوجب التوجُّه المباشر نحو هذا التراث لتوفير الحماية المناسبة له من آليات ووسائل لضمان الحفاظ عليه لأنه يشكل تراث ثقافي وتاريخي تطوري ترغب كل أمة في نقله عبر الأجيال.

الأمر الذي يستوجب ذكر هذه الأسباب التي جعلت الموروث الثقافي والتاريخي يواجه أزمة تؤثر على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للدول التي تحمل في طياتها هذا الموروث في محاولة للحفاظ عليه وإيجاد الوسائل المناسبة لإزالة هذه التحديات التي تهدد سلامة التراث الثقافي والتاريخي لدى المجتمعات العربية واليابانية، وتتضح على النحو التالي:

1 - تحدى العولمة:

تأثرت عناصر عدة من التراث الثقافي ومضامينه، وبخاصة غير المادي، بالعولمة ومظاهرها وضغوطها، وبمحاوالات تعميم التمييط، والسعي إلى فرض أسلوب الثقافة الغربية، كأسلوب أوحده، على مجتمعات العالم ودوله، ومنها دول العالم العربي؛ فمعظم الدول العربية إن لم نقل كلها. دخلت عصر العولمة من دون استعدادات كافية تجعلها قادرة على الاستفادة من الإيجابيات والتحصن من تأثيراتها السلبية، ولم يكن التراث الثقافي بمنأى عن التأثير وبشكل كبير بتلك العولمة، لأن التراث مرتبط بالهوية والثقافات الوطنية، ولاسيما بنسقه غير المادي، فالعولمة، ولاسيما في جانبها الثقافي، تشكل التحدي الأبرز أمام التراث الثقافي في المجتمعات والمنطقة العربية خاصة، ولهذا نطلق عليه الغزو الثقافي الذي نتج عنه سلبيات عديدة رغم الإيجابيات التي يراها الآخرون

2 - الحروب والصراعات المسلحة:

تشهد معظم المناطق ودولهم نشوب العديد من الحروب والصراعات المسلحة، وخاصة المناطق التي تقع في مركز العالم القديم الذي يُعد مهداً للحضارات على مر العصور، وقد أثرت الحروب والصراعات على عددٍ من عناصر التراث الثقافي العربي والياباني بشكلٍ سلبي ومباشر سواءً بتهديم هذه العناصر أم بإفنائها كما حدث في العراق مثل حصن بابل وسوريا وليبيا، مما يستدعي تزايد أهمية حماية التراث التاريخي والثقافي للحفاظ على هوية شعوبها وما تحتضنه من تاريخ وتراث ثقافي وإنساني.

3 - التدمير المتعمد:

ويُعرف هذا التدمير، بحسب تقرير المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في 3 فبراير 2016 بأنه: «الفعل الذي يهدف إلى تدمير تراثاً ثقافياً، كله أو بعضه، بحيث ينال من سلامته بشكل يشكّل انتهاكاً للقانون الدولي أو احتلالاً لا مبرر له لمبادئ الإنسانية وما يمليه الضمير العالمي»، ويجري الاعتداء على التراث الثقافي في أنحاء العالم في وقت النزاعات والحروب، فخلال الثورة الثقافية لماوتسي تونج، تم تدمير الآلاف من المواقع التاريخية الصينية لتخليص البلاد من التأثيرات الرأسمالية والتقليدية؛ وخلال الحرب العالمية الثانية جرى تدمير مدينة وارسو البولندية القديمة خلال انتفاضة وارسو 1944، واستهدف الهجوم الألماني والغارات الجوية كلا من المناطق السكنية والمعالم التاريخية على حد سواء، وقد شهدت الدول العربية الكثير من عمليات التدمير المتعمدة، فعلى سبيل المثال تم تدمير عددٍ من المواقع الدينية والتاريخية في ليبيا بين 2011 و2012، وتم ذكر ذلك في تقرير آخر 9 أغسطس 2016، الأمر الذي استدعى تدخل مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل الحد من الاعتداء على التراث الثقافي وحمايته .

4 - تهريب الآثار والاتجار بها:

اعتبر مجلس الأمن في 4 مارس 2017 أن تهريب الآثار والاتجار بها هي عمليات تقوم بها عصابات الجريمة المنظمة وشبكات التهريب العابرة للحدود، وكذلك الجماعات الإرهابية من خلال التنقيب غير المشروع للآثار والتراث مما ادي الي تعرضها للدمار والنهب والتخريب في الأعوام الأخيرة خاصة عبر استغلال الأوضاع الأمنية المنفلتة . أي مناطق تُجرى فيها الحروب والصراعات- ورغم الحفاوة العالمية والسياحية بالمواقع الأثرية خصوصا في بلاد الشرق الأوسط التي ما زالت تعيش بعض آثارها صامدة آلاف السنين إلا انها تتعرض الي الانتهاك الذي يستوجب معه الحماية من التدمير المتعمد.

5 - التلوث البيئي:

يوجد العديد من المعالم الأثرية والتاريخية بالقرب من الكتل الحضرية والمُدن أو في ضواحيها القريبة، لأن ذلك يعرضها لمخاطر متعددة مرتبطة بالتلوث البيئي والتدهور في ظل غياب الصيانة والاهتمام بها، كما ان الأمطار والسيول والرياح والعواصف والهزات الأرضية والصواعق وتغيّر درجات الحرارة والرطوبة ونمو النباتات الطبيعية... إلخ، تؤثر

سلباً أيضاً على التراث الثقافي، ولاسيما الآثار التاريخية والمباني والصورح القديمة، بما يؤدي إلى تأكلها أو حتى إلى انهيارها وجرفها.

6 - غياب الوعي المجتمعي بأهمية التراث الثقافي والمواقع الأثرية:

وهوما يعني به عدم إدراك الحفاظ على تلك المواقع بوصفها تراثاً يمثل هوية المجتمع أو البلاد، حيث تتعرضُ مُدن أثرية عدة إلى شق شبكات طرق داخلها أو حتى إلى تجاوزات المزارعين، من خلال استغلال بعض المساحات للزراعة في المناطق الأثرية كما يحصل في المناطق الأثرية في مدينة سامراء بالعراق، وما يعنيه ذلك من إلحاق أضرارٍ بآثار مهمة تعود إلى الحقبة العباسية .

7 - التحدي الاقتصادي:

يتمثل في نقص أو ضعف الموارد المالية المخصصة لحماية التراث الثقافي؛ إذ إن عدداً من الدول وخاصة العربية لا يولي تراثه الأهمية التي يستحقها، وذلك ينعكس على ما تخصصه هذه الدول من موارد مالية ومادية للصرف على حماية تراثها، فضلاً عن عدم وجود آليات لتوفير موارد جديدة مُستحدثة تضخها في عمليات الصيانة، والترميم وإعادة التأهيل، والتي تتطلبها أشكالٌ عدة من التراث التاريخي والثقافي، أو تمويل الجهات الرقابية المسؤولة عن حماية هذا التراث بما يكفي من موارد.

كما تري الباحثة ان من اهم الصعوبات الحيوية في الوقت المعاصر التي يقابلها التراث التاريخي والثقافي التوسع السكاني والعمراني، حيث ان النمو السكاني والتوسع العمراني في المناطق التي تحتوي على مراكز ثقافية تراثية أو تاريخية يزحف بشكل خطير في المناطق القريبة منها، وكذلك امتداد القرى والمناطق الريفية تجاه هذه المراكز التراثية، يؤثر سلباً عليها إما بالتدمير أو حدوث فجوات تؤدي فيما بعد الي انهيارها او شروخ تؤثر على الأثر فيلغي معه قيمته، ويشكل تحدياً فيما بعد الحفاظ عليه. فقد يشكّل التطور العمراني والاقتصادي وقيام المشروعات الوطنية عبئاً أيضاً على التراث الثقافي فتقدم السلطات أو الأفراد في حالات معينة على هدم المباني التاريخية، أو تغيير معالمها لتنفيذ توجهات خدمية واقتصادية للمجتمع. كما يندرج تحت الأخطار البشرية ما يقع فيه القائمون بالحفاظ على التراث من أخطاء نتيجة قلة الخبرة أو الدراسة، سواء كانت هذه الأخطاء في طريقة وأسلوب الترميم ذاته أم في نوعية المواد المستخدمة.

التعاون المشترك ركيزة فاعلة للحفاظ علي الموروث الثقافي والتاريخي في المجتمعات العربية واليابانية (مصر نموذجاً)

تتعدد المشروعات التي ساهمت بها اليابان في المجتمعات العربية، وذلك ضمن سياستها الانمائية والاتفاقات الدولية، والتي أخذت علي عاتقها النهوض بالدول النامية اقتصادياً وتنموياً وثقافياً؛ حيث شملت هذه المشروعات الكثير من التراث الثقافي والتاريخي لتكون ركيزة فاعلة في دفع الاستثمارات داخل المجتمعات العربية، ونذكر هنا علي وجه الخصوص مصر نموذجاً، حيث تقوم منظمة جاياكا (ACIJ) وهي منظمة يابانية حكومية مستقلة وتختص بمساعدة النمو الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية، وتقوم بتعزيز التعاون الدولي بينها وبين المجتمعات العربية ومن اهم الانشطة التي قامت بها :

• إنشاء مستشفى جامعة القاهرة التخصصي للأطفال:

يعود تاريخ التعاون بين هيئة التعاون الدولي اليابانية للهجايكالته ومصر في مستشفى جامعة القاهرة التخصصي للأطفال إلى عام 1979 والمعروف بالعام الدولي للطفل، حين أعطت الحكومة المصرية الأولوية لتحسين مستوى الرعاية الصحية للأطفال، ودعمت حكومة اليابان الحكومة المصرية من خلال المساهمة في إنشاء مستشفى جامعة القاهرة التخصصي للأطفال وبناء قدرات العاملين، فأصبحت المستشفى منذ إنشائها تُعرف ما بين سكان القاهرة باسم مستشفى أبو الريش الياباني. وقدمت المستشفى خدماتها الطبية لأكثر من ثلاثة عقود للأطفال من جميع أنحاء الجمهورية.

• مشروع المتحف المصري الكبير:

يتم إنشاء متحف جديد بجوار الأهرامات في محافظة الجيزة (على بعد 15 كيلومتر جنوب غرب القاهرة) لدعم حفظ وترميم التراث الثقافي والتاريخي، ولتعزيز الأنشطة المتعلقة بمجال الآثار لعرض أكثر من 50 ألف قطعة أثرية، ومنها المجموعة الكاملة لآثار الملك توت عنخ آمون متضمنةً القناع الذهبي، مما سيساهم في تطوير صناعة السياحة وخلق فرص العمل في مصر، وبالتالي دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وهذا المتحف الجديد أحد أهم مجالات التعاون الثنائي بين مصر واليابان لدعم تمويل عمليات إنشاء مبني المتحف المتضمن المعارض والبنية الأساسية للمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، هذا بجانب الخدمات الاستشارية التي تتضمن الإشراف على أعمال البناء والتوريدات. بجانب التعاون الفني، بالإضافة إلى نقل الخبرات المتعلقة بإدارة وتشغيل المتحف والمعارض

• محطة جبل الزيت لتوليد الكهرباء من طاقة الرياح:

وقعت الحكومتان اليابانية والمصرية اتفاقية مشروع محطة جبل الزيت عام 2010 لتوفير الدعم المالي لهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، ويهدف المشروع إلى زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية والحد من استهلاك الوقود الحفري، مما سيساهم في تلبية حاجة الشعب المتزايدة للكهرباء والتخفيف من أعراض التغير المناخي من خلال الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وبالتالي سيدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على البيئة في مصر بحيث تولد محطة جبل الزيت الكهرباء من طاقة الرياح، حيث يبلغ إجمالي قدرتها 220 ميغاوات، وتقع المحطة في منطقة خليج الزيت على طول ساحل البحر الأحمر، حوالي 350 كيلومتر جنوب شرق القاهرة. وترجع أهمية هذا المشروع لمساهمة المحطة في الحد من التغير المناخي والحفاظ على البيئة، والذي يعد التزام لليابان أمام العالم لأنه يتماشى مع سياستها المساعدات الإنمائية

• مشروع تطوير وتوسعة مطار برج العرب الدولي :

قدمت الحكومة اليابانية الدعم المالي والفني للحكومة المصرية لإطلاق للمشروع تطوير مطار برج العرب الدولي لله، حيث تم تشييد مبنى للركاب (صالة 1) وعدد من المرافق الأخرى بالمطار كطريق السيارات ومبنى محطة الشحن، وبدأ التشغيل الفعلي للمطار فى عام 2010 ثم كانت المرحلة الثانية لاستكمال المشروع لأنه من المطارات صديقة البيئي

• كوبري السلام:

قدمت الحكومة اليابانية منحة مالية لإنشاء كوبري السلام أعلى قناة السويس (كوبري الصداقة المصرية اليابانية)، والذي يبلغ طول الكوبري 9 كيلو متراً.

• الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا (E-JUST):

أنشئت الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا (E-JUST) بالشراكة مع اليابان كجامعة مصرية حكومية في مدينة برج العرب الجديدة بالإسكندرية لتقديم برامج البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، ويهدف التعاون المشترك بين الحكومتين المصرية واليابانية إلى إقامة شراكة طويلة الأمد بين البلدين لتعزيز التنمية البشرية في المنطقة والعالم، وتنفرد الجامعة بتخصصات أكاديمية متفاعلة مع كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية والمجالات العلمية ذات التخصصات المركبة، ويرجع ذلك لتعاونها المستمر مع الجامعات المصرية واليابانية، والذي من شأنه يدعم طلاب الجامعة في اكتساب الخبرات الأكاديمية والبحثية

• مشروع الحد من التلوث الصناعي :

تم تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع التحكم في التلوث الصناعي في الفترة ما بين عام 2007 وحتى عام 2015 كمبادرة للتعاون بين جهاز شئون البيئة مع كل من جاياكا والبنك الدولي والبنك الأوروبي للاستثمار والاتحاد الأوروبي والحكومة الفنلندية، كما قدم المشروع الدعم المالي للمصانع الحكومية والخاصة عبر البنوك الوسيطة للتحكم في التلوث الصناعي، وتضمن المشروع 36 مشروعاً فرعياً في قطاعات صناعية مختلفة منها إنتاج الإسمنت والأسمدة والمنتجات الغذائية والبتروكيميائية والورقية وغيرها، وقدم المشروع عدة آليات للحد من التلوث، مثل: منع التلوث وتطبيق التكنولوجيا النظيفة واستبدال الوقود بوقود أقل تلويثاً للبيئة وعرض بدائل للوقود مثل قش الأرز.

كما اضافت اليابان ضمن خططها في التنمية المستدامة وانطلاقاً من التكامل الاقتصادي بينها وبين البلدان العربية، حيث قامت المملكة العربية السعودية واليابان بتأسيس مبادرة منار للتعاون في مجال الطاقة النظيفة حيث يسعى البلدين الوصول إلى الحياد الصفري، التي ستكون بمثابة منارة تسترشد بها الدول والأقاليم الأخرى من العالم في سعيها نحو تطوير استراتيجياتها وخططها لتحقيق طموحاتها في الوصول إلى الحياد الصفري.

الخاتمة:

يتضح ان التراث الثقافي يساعد على الحفاظ على القيم والمعتقدات والممارسات الفريدة للمجتمع وتعزيزها، بما في ذلك التقاليد والعادات واللغة والمصنوعات اليدوية والآثار لنقلها من جيل إلى آخر، كما أنه يساعد على تعزيز الشعور بالانتماء والفخر بين الأفراد والمجتمعات، وتعزيز التماسك الاجتماعي، بالإضافة إلى ذلك، يعتبر مصدر إلهام للمبدعين لأنه يساعد على تحفيز إنتاج أعمال فنية وثقافية جديدة، وبشكل عام، يعد دور التراث الثقافي في تطوير الثقافة أمراً ضرورياً لبقاء المجتمعات ونموها وتطورها خاصة في الوقت المعاصر.

ولهذا اتبعت اليابان في تعزيز علاقاتها مع الدول العربية أسلوباً هادئاً ومتوازناً وعلى مراحل حتى لا تبدو وكأنها ضمن المتنافسين مع الولايات المتحدة الأمريكية، على ملء الفراغات التي نتجت عن تراخي أو تقاعس السياسة الأمريكية عن التجاوب الإيجابي مع مطالب الدول العربية السياسية والاقتصادية والثقافية.

وفي هذا الإطار تعد العلاقات المصرية اليابانية نموذجاً للتعاون الاستراتيجي، وقد واصلت اليابان تعاونها من أجل التنمية في مصر بصفة مستمرة باعتبارها «شريك محل ثقة»، حيث يوافق هذا العام 2024، مرور 70 عاماً على التعاون التنموي بين البلدين، وتشير التوقعات إلى أن العلاقات المصرية اليابانية ستشهد المزيد من التطور والتعاون في المستقبل، حيث يتمتع البلدان بموقع استراتيجي مهم وثقافة وتقاليد مشتركة، مما يشجع على تعزيز التعاون والتبادل في جميع المجالات